



# البحر والعلية

## ستراتيجية التغريب في العمارة المعاصرة

د. عماد عبد الحميد الجباري

أ.د. خليل إبراهيم علي

مدرس

أستاذ

قسم الهندسة المعمارية / الجامعة التكنولوجية قسم الهندسة المعمارية / الجامعة التكنولوجية

عباس علي حمزة

مدرس مساعد

قسم الهندسة المعمارية / الجامعة التكنولوجية

### الملخص :-

العمارة كلغة موضوع برز في العقود الأربعة الأخيرة من القرن المنصرم وركزت عليه الدراسات المعمارية بأساليب مختلفة ارتبطت حيناً بالمعاني المعبر عنها وبأساليب التعبير حيناً آخر وكلاهما يصب في قناة إغناء واثراء النتاج التصميمي بالمعاني والمدلولات التي تتسم بالتناقض فيما بينها تارة وبالتوافق تارة أخرى ، وفي سبيل تحقيق غايات الاتصال والتواصل بين العمارة والمتلقي في نظام المجتمع ، ولدت استراتيجيات وآليات تصميمية بعضها استثمر من حقول أخرى كالأدب واللغة والاجتماع وغيرها من العلوم وبعضها تعتمد المزوجة بين اتجاهي منهجين أحدهما خارجي والآخر من داخل حقل العمارة .ومن هذه الاستراتيجيات ولدت استراتيجية التغريب محور البحث الحالي.

## Strangeness in Contemporary Architecture as a strategy

Prof. Dr. Khalil Ibrahim Ali  
Dept. Of Architecture,  
University of Technology

Dr. Imad A.H. Al- Jabbari  
Dept. Of Architecture,  
University of Technology

Abbas Ali Hamza  
Assisting lecture  
Dept. Of Architecture,  
University of Technology

### Abstract:

Through the last four decades of the 20<sup>th</sup>. Century, architecture, as a language, was studied in various directions, which were concerned either with meaning, or with expressive methods. Both directions aimed to enrich it with meaning and significance; which are contradictory and harmonious. To accomplish continuity between architecture and the receiver in the social order, design strategies utilized other fields of knowledge such as literature, linguistics or sociology... etc. Which merged the two directions. From these, strangeness and differences were realized and studied in this paper.

**1- المقدمة :-**

أشارت طروحات المنظرين المعماريين إلى فشل ابنية العمارة الحديثة في الانسجام والتفاعل مع المجتمع والسياق الحضاري الذي وجدت فيه مع عدم تحقيق التكامل الفكري بين عمارتها وكل التقاليد التي يتضمنها الخزين السابق ، مما أدى إلى إخفاقها في تحقيق الانتماء الزماني والمكاني والتواصل الحضاري والاستمرارية .

ولملى المستويات الفاصلة بين الرسالة (المبنى ) والمرسل إليه (المتلقي) ولخلق عمارة ايضالية ، تخاطبية وكرد فعل لمحدودية العمارة الحديثة برزت عمارة ما بعد الحداثة إذ ركزت على إعادة العلاقة بين الشكل والمعنى كدال ومدلول بالإضافة إلى إغناء المعنى وذلك بتوظيف عدد من المبادئ الجمالية الجديدة والأنظمة التقنية عن طريق اعتماد ازدواجية ثنائية تمثل بالجمع بين القديم والحديث والحنين إلى الماضي لاستئناس العناصر التقليدية باعتبارها أدوات اتصالية تعيش في ذاكرة الإنسان وترتبط بنظم سياقية معروفة تفسح المجال للمصمم بمشاكسة ذهن المتلقي فكرياً من خلال استحضارها وإعادة التفاعل معها في بناء النتاج المعماري الجديد، أدى هذا التوجه إلى اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات والآليات المستقاة من العلوم والفنون الإنسانية بمختلف قنواتها كالأدب والتاريخ والاجتماع وغيرها . ومن هذه الإستراتيجيات التغريب .

**2- تعريف التغريب :**

يعرفه (د. العاني) بأنه كل خروج على ما هو مألوف في ثقافة جماعة بشرية معينة بحيث يؤدي إلى إرباك فئات المتلقي وخلخلة مسلماته ويدفعه إلى إعادة النظر فيها . (العاني ص 85) .

ويؤكد رينولد جريم على أن السمة الجوهرية في مبدأ التغريب هي وجود تناقض ما

فعقل المتلقي لا بد أن يوضع في حالة مناقضة لما يعرض أمامه . في حين يرى بيتر بروك بان التغريب يفعل فعله من خلال التباين (التناقض) والمحاكاة الهزلية (العاني ص 85) .

واستناداً إلى ما جاء في قاموس الفلسفة فإن أصل فكرة التغريب تعزى إلى أصحاب حركة التنوير الفلسفية Enlightenment في القرن الثامن عشر في فرنسا على يد (روسو) وقد طور هيغل بشكل تام تقريباً التفسير المثالي للتغريب إذ يظهر العالم الموضوعي بوصفه (الروح المغتربة) فههدف التطور حسب ما يقول هيغل هو التغلب على هذا الاغتراب من خلال عملية الإدراك . (قاموس الفلسفة - ص 14 - 15) .

والتغريب عند بريخت ، يعني إضفاء صفة اللامألوف على الشيء ، بحيث تفقد الأشياء المألوفة لدينا بدهيتها ، وتثير انتباهنا وكأننا نشهدها أول مرة ، فالتغريب يقوم على أساس إثارة الدهشة واستفزاز المتلقي لأيقاظ حواسه وبالتالي خلق حالة من الانفصال بين المتلقي والنص ومنعه من التوحد مع الإشارة المباشرة . (سكران ص 68) وهذا لا يعني إبعاد المتلقي بالمعنى تناقضاً مع المطروح من دلالات ، وإنما هو مسألة انفصال وأعادته تأمل . وهذا ما أكده شوبنهاور حين زعم بأن الفن ينبغي أن يظهر أشياء "اعتيادية في التجربة في شكل يتميز بأنه واضح وغير مألوف في آن واحد (سكران ص 69). أي أن الصورة التي تثير التغريب هي تلك الصورة التي تسمح بالتعرف على الشيء ولكنها تجعله يبدو غريباً بنفس الوقت .

**3- هدف التغريب:**

أن هدف الخروج عن العرف والعادة في ما هو مألوف ومعتمد كاتفاق جمعي هدفه التلاعب بالمعنى عند مستوى معين يصبح وسيلة لنقل معاني أخرى عند مستوى أعلى وهذه حقيقة

يحتويان الجدلية فيضم المخبفي في المعلن على شكل نوى صغيرة منزوية، مسحوبة من العلانية ويظهر المعلن لغة وصورا وبيانا ، ( النصير ص16) فان دلالة الرمز الغريب قد تخفى وقد تكون خالقة للمخبفي والله سبحانه وتعالى قد استخدم التخريب في القرآن الكريم في عدة منزل من منه إذ يقول سبحانه وتعالى (( الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مبركة زيتونه لاشرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثل للناس والله بكل شيء عليم \*)) صدق الله العظيم. وفي نص لمحمد الفيتوري عنوانه (أحزان المدينة السوداء) يشير إلى التخريب بالصور فيقول:

على طرقات المدينة

وحين يشيد الظلام

تماثله المرمرية

ويهدمها في عقوق

وتهبط بالكائنات

سلامه اللولبية

لماض سحق سحق

وتغرق في الذكريات

سواحه العنبرية

فكيف يشيد الليل المظلم تماثله المرمرية

ثم يهدمها ، وكيف تهبط بالكائنات سلام الظلام

اللولبية وكيف تغرق سواحه العنبرية في

الذكريات ؟ تساؤلات تستفز المتلقي .....فالمدينة

هنا تتخطى واقعا المادي ، والليل يفقد شكله

المألوف ويكتسب أبعادا جديدة . فهو يشيد التماثل

المرمرية ويهدمها وله سلام لولبية تهبط بالكائنات

لماض سحق وسواحل تغرق في الذكريات هناك

تغريب غامض أت من التوسع في المجاز وبناء

مكونات الصورة من أصقاع قريبة إلى اللحم

والذهول ..(الالوسي ص77) .

معروفة جيدا لدى العاملين في مجال الإيحاء حيث تتكون في النهاية منظومة جديدة من الإشارات تتغذى على المنظومات الأصلية وتخلق معاني جديدة، يسميها (الغذامي ص86) بالإشارة الحرة المتولدة من ذلك التلاعب بالمعنى، فهدفها هو تحريك الدال نحو الدلالة مباشرة دون المرور من تحت مظلة المدلول الذهني (الجمعي) الذي يظل قيذا" يحاصر نبض النص المرسل، وقد يخنقه بعد أن يكبل حركته بأنفاس المعاني السالفة والحاضرة ولكن خلاص النص يكون بفتح حدود عناصره وإطلاق هذه العناصر على أنها إشارة حرة تم إعتاقها من السالف والحاضر أي من شروط (الواقع المعطى) فتوجهت حرة لتشكيل واقعها النصوصي المتجدد على أساس أن الدال هو إنساني في مقابل المدلول المحلي ، وهو زمني في مقابل الوقتي كما أنه حر في مقابل الظرفي ، وهذا لايعني إطلاق حركة الدلالة وتهليهما ولكنه يعني فقط رفع قيد الظرف البيئي المرجعي كمتحكم مطلق يقرر الدال ويصوغ مدلوله (الغذامي ص78) فالمهمة الرئيسية للرمز الغريب (خالق ومكون الإشارة الحرة) ضمن النظام الجديد هي مقدار إغناء النص التصميمي واثرائه بالدلالات الجديدة تكاتفا" مع الرموز الموجودة أصلا" ضمن البنية التكوينية للنص الجديد .

فالتغريب في تجارب جيمس واينز

المعمارية في نقض العمارة في مشروعه (معرض

شركه Best)

تنطوي على المعلن والمخبفي في البنيتين

الشكلية والفكرية (شكل 1)، إذ اعتمد على الدلالة

المطروحة من قبل مفردة (الأفضل) ليكون نصا"

معماريا" يحتوي (أسوا) العناصر والمعالجات

وإذا كان لكل معلن مخبفي والمعلن استجاب

للاذكرة أما المخبفي فاحتياط لها كلاهما معا يشتركا

في صياغة الموقف الجدلي لكنهما منعزلين

(ستراتيجية خلق الناتج التصميمي خروجاً من دائرة المباشرة في المستويين الفكري والشكلي ، تتألف من بنيتين سطحية ( ظاهرية ) وجوهرية ( عميقة ) ، وتقوم على تنامي التناظر والتوليف بين المتناقضات فيكون الغموض سمة لرسالتها ومن أمثلتها التي توحى بالتغريب استثمار المعماري ساهر القيسي في مشروع دار أوبرا بغداد لأشكال قد تم تخريجها من رمزيتها المألوفة وسياقها المعتاد مستعملاً القباب و اجزاء من المنائر وشكل الملوية خارج استعمالها الديني في إنتاج مبنى ذو وظيفة موسيقية وترفيهية في إشارة واضحة إلى أن الشكل مستقل عن الوظيفة (شكل 3) حيث ان هذا الإخراج انطوى على مستويين :

المستوى الأول / فيما يخص إفراغ الشكل من معناه الوظيفي .

المستوى الثاني / فيما يخص إفراغ الشكل من معناه الرمزي (الدلالي). (عباس الكريزة ص38) وفي هذا تجسيد لبنية التغريب ، حيث يبقى المتلقي ضحية المعاني المطروحة من جهة والمتناقضة مع التدايعات الذهنية التي يمتلكها حول معاني القباب والمنائر من جهة أخرى اذ ان ذلك يولد لدى المتلقي وعياً بالتناظر بين الموضوع وبين وسيلة التعبير عنه .

يقول السياب :

سيان والحياء كالفناء

سيان جنكيز كونغاي

قابيل وهابيل وبابل كشنغهاي

إذ يشير مجيد مطلب إلى ان استعمال الرمز الغريب أمر مألوف ومباح في فلسفة الشعر والفن لان الخيال عنصر جوهرية في إنشائه وان الاستعارات والمجازات والتشبيهات ليست غاية في ذاتها فإذا أحسن استعمالها فأن ذلك لا يعتبر خرقاً لاصول المألوف ، فالمهمة الأساسية للرمز هي مقدار إثراء التعبير واغنائه بالمدلولات الجديدة وعدم تركه يعيش عالمة على الصيغ

واشارت دراسة جونسون وويكلي الى أن نتاجات معرض MOMA هي ليست سياقية وليست لا سياقية فهي لم تهمل السياق بل استثمرت جزءاً منه لأنها وجدت اللامالوف مكبوتاً ضمن السياق (جونسون وويكلي ص 18) بالتالي فان هذه النتاجات اعتمدت على تغريب العناصر من سياق معين إلى سياق آخر لخلق الغموض المتأتي من اغتراب تلك العناصر على السياق الجديد. (شكل 2)

ومثال على الغموض المتأتي من تغريب (العناصر) الألفاظ ووضعها في سياقات غير سياقها يقول السياب:

جيكور ستولد من جرحي

من غصة موتي من ناري

سيفييض البيدر بالقمح

والجرح سيضحك للصبح

هنا الألفاظ اكتسبت أبعاداً جديدة في صياغتها الشعرية ، جيكور لم يقصد بها القرية الصغيرة بل أصبحت مرادفاً لوطنه وإذا بالولادة تصبح مرادفاً للانبعاث الحضاري الذي طال انتظار السياب له. (د. الالوسي - ص127) أي ان الكلمات لم تعد تعني معناها المعجمي المؤلف

كما أكد روجرز على الرغم من أن المعاني تعزى إلى الكلمات المدرجة في القاموس فأن ما يضمنه الشاعر لكلماته المنتقاة في شكل ما يعطي معاني ودلالات تحرزها فقط بقدر ما تظل تلك الكلمات أجزاء مكونة للشكل ذاك (روجرز ص 213).

وفي هذا السياق يدعو فنتوري في كتابه (التعقيد والتناقض في العمارة) الى استثمار الغموض والتوتر عن طريق تجميع وتجاوز المتناقضات بين النظم وخلق العناصر الهيئية والمفارقة التي يعرفها عباس الكريزة بأنها

أشار Frampton إلى تظافر جهود كل من الدو روسي وليون كيرير وروب كيرير وغراسي لتأسيس تيار جديد يستهدف تحرير العمارة من سطوة المناهج المعتمدة في تطوير المدن في الحركة الحديثة التي سعت إلى امتصاص وتشويه كل إشارة أو إيماء ذات دلالة تمتلك وعياً "حضارياً" لدى المجتمع ، انطوت تلك الجهود على استدعاء عقلانية الحدائث والنماذج المثالية المحلية (Vernacular analogy) اعتمد العقلانيون الجدد الديانة كمصدر اشتقاق للنتاجات المعاصرة ونظيره ان العمارة تأخذ معانيها بفعل اقترانها بالمكان انطلاقاً " من فكره تحقيق التواصل في المدينة ) (Frampton – p.67)

ويوضح Frampton سعي بعض المعماريين اليابانيين لإيجاد أنظمة مستقلة autonomous ومعبرة في الوقت ذاته عن ارتباطها بالنسيج الحضري من دون الخضوع على احتمالية توليد المعنى فيها على صيغ الارتباط بالحقل العام كما في نتاجات العقلانية الواقعية وان هذه الازدواجية المتحققة في تلك الأعمال نتجت عن انقلاب فريد من نوعه للنمطية الحضرية من حيث ان النماذج المتضادة paradoxical models في المدينة تم إعادة خلقها ضمن ابنية ذات استقلالية في معانيها .

ويبرر Frampton هذا التوجه لدى اليابانيين من أنها تبرز كمجموع للأجزاء وليس ككل يمكن قياسه إذ إن طبيعة نمو المدينة تؤكد إنها كيان يتولد ويدرك لنسيج إضافي additive texture تعطي الأفضلية فيه للأجزاء ضمن شبكه من الأماكن المستقلة .

كما أشارت دراسة Arch .Record لمشروع Iqualada Cemetery للمعماري Enric Mirals بوجود صعوبة في فك رموز هذا المشروع ومعاناة في تلقي وإدراك إشارته

القديمة والصور البالية وهذا كله أمر مشروع في بناء النص الشعري والفني . (مطلب ص 123) لذلك فإن الاعتماد على القوى الكامنة في الرمز الغريب واستثمارها عن طريق تغريبها على سياق فكري يبدو ظاهرياً غير متآلف معه يعمل على إضفاء شيء من الغموض الشفاف المكون لجو ضبابي منطو على شفرات تفتح المجال لتفسيرات متعددة .

#### 4-التغريب في العمارة :

والتغريب يتحقق كاستراتيجية في العمارة عن طريق :

اولاً/ جمع عناصر تنتمي لنظامين مختلفين ثانياً/ جمع عناصر تنتمي لعدة سياقات مختلفة في الحالة الأولى تتولد الانقطاعية نتيجة الانتقال المفاجئ وغير المتوقع من نظام إلى آخر وتقوم هذه الثنائية على أساس المقارنة بين علاقة وأخرى في محاولة تقصي الخيوط الرابطة ( الوهمية - الجوهرية ) التي جمعت بين هذين النظامين .

من الأمثلة الشعرية على الحالة الأولى : بيت للشاعرة مي مظفر تقول فيه :

دراجتان ... وطفلتان تلهوان

وطائرة حربية في افق مفتوح

(مظفر ص 48)

ويرى كوهين أن نفسي التغريب يكون باكتشاف الانسجام داخل العناصر غير المنسجمة فالانقطاع يقطع خيط الخطاب الا أن هذا الخيط يمكن جبره ووصله . فهو عنصر غريب في جسد يحافظ على الرغم من ذلك على وحدته (كوهين ص 163) . ومثال هذه الصيغة ما يلاحظ في مبنى Wacoal Kojimachi لكيروكاوا . وعن التأثير في المتلقي يشير جولدي (ان القدرة على طبع فكرة في ذاكرتنا هو ما يجب ان نسميه الاتصال البليغ ) (جولدي ص 167).

وبضوء الفكرة الجديدة (الموت ليس معطلا للحياة... فالمكعب اصبح كتلة صلبة تعبر عن الموت كونه حالة جامدة وتعبر عن الحياة كونها نقيض بيت روسي.....والصور المرفقة توضح المشروع.

كما وضحت افتتاحية مجلة (Harvard) أساليب تغريب النظم لثلاث معماريين هم (Venturi) ، (Graves) و (Rossi) وبينت اختلافاتهم في معالجة الأنظمة الخارجية للأشكال التي اعتمدها ،

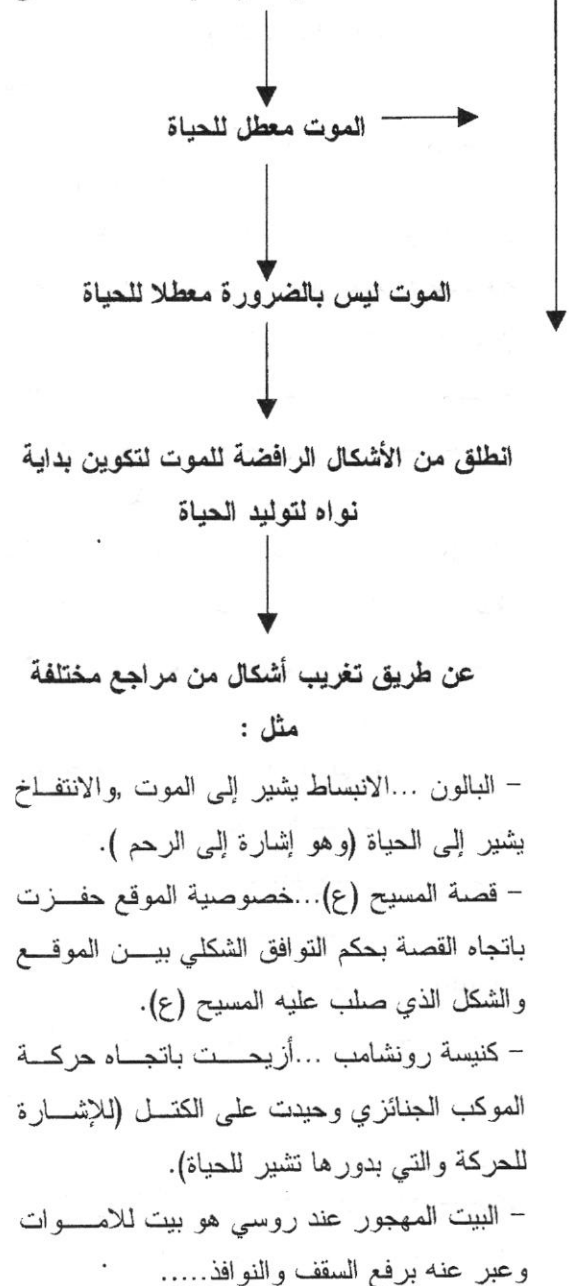
فبالنسبة للأول تمثل التلاعب بالتحريف التهكمي ( ironic distortion ) وتغشيه الصور التي لا يمكن إدراكها .

وبالنسبة للثاني فقد تمثل أسلوبه بالتلاعب عن طريق التجزئة والتكسير للأنظمة المغربية (fragmentation).

وبالنسبة للثالث فقد توضح أسلوبه بالتجريد ( abstraction ) للتطبيقات الحضرية والسكنية . ويوضح فنثوري منهجه للوصول إلى عمارة التغريب بقوله أنا افضل العناصر الهجينة على الخالص والتوليفية على النظيفة والمحرفة على الصريحة والغامضة على تلك الموضحة بالتفصيل والمملة إضافة إلى المثيرة التقليدية على المصممة وفضل الاحتواء على الاستبعاد والمركبة على البسيطة والعناصر التاريخية إضافة إلى المبتكرة. (فنثوري ص 31).

لكونه بني على تغريب نظم مختلفة في سياق واحد فمخطط الموقع يشير أولا الى هيئه إنسان طائر وقد يكون ملاكا" وقد يكون التشبيه مأخوذ من اعاده الحياة للمسيح (ع) ويدل الصليب المضخم على هذا ، كما ان العشوائية العالية للأشكال المغربية والعلاقات الناتجة من تراكب الروافد الشكلية للمشروع تثير التساؤل وتدفع باتجاه محاولة اكتشاف (كما في الشكل 4 )

### تحليل الأساس الفكري الذي بني عليه المشروع



**5 - الاستنتاجات:**

مما سبق يكشف البحث عن كون التغريب ستراتيجية تمتلك آليات تستثمر فكرة الرجوع الى مصادر ومراجع سابقة، للتعبير عن أفكار قد تكون بعيدة عن مجالها المباشر ،

- تحل وتبرز خصائص كامنة فيها ،

- تعزل ويحدد أبرزها (الجوهرية) ،

- تلتقط التصورات الشكلية المجسدة للأفكار المعتمدة ،

- ثم يعاد بناؤها ، لتحقيق صورة تعبر عن تجسيدات فكرية مثخنة بالمعاني والدلالات التي تنتج بها تلك البنية الفراغية المتبناة من قبل البنية الشكلية الكلية والناجمة عن انفتاح نص أو سياق على سياق آخر بحيث تكون طبيعة العلاقة بين السياقين أو النصين تتسم

- إما بالتناقض

- أو بالاختلاف الجزئي

- أو بالاعلاقة بمعنى الاختلاف الشمولي

هذا الانفتاح يصدم المتلقي أول حالات التلقي ويؤدي الى خلخلة تداعياته الذهنية وإرباكها نتيجة قراءته لمنظومة طفيلية من المعاني تعيش وتقلت على المنظومات الأصلية لدائرة المراجع المستمدة لتجسيد الأفكار وبنات تلك الأفكار المهجنة والمتأتية من تغريب الأفكار والأشكال باليات مختلفة مثل

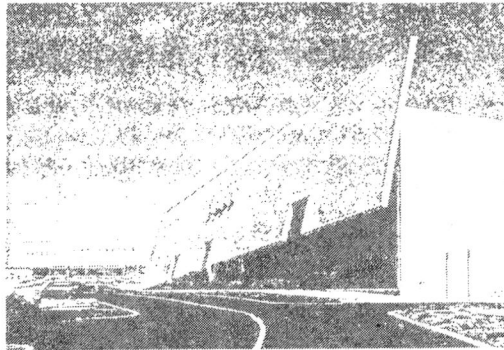
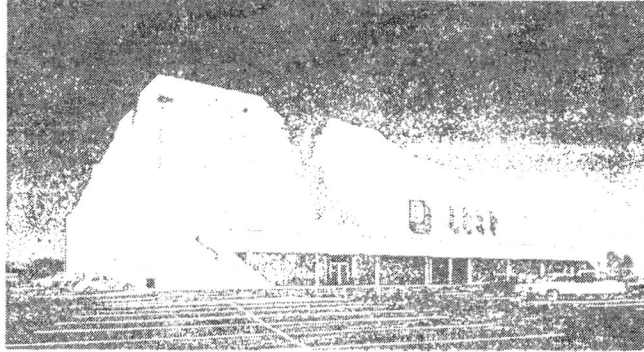
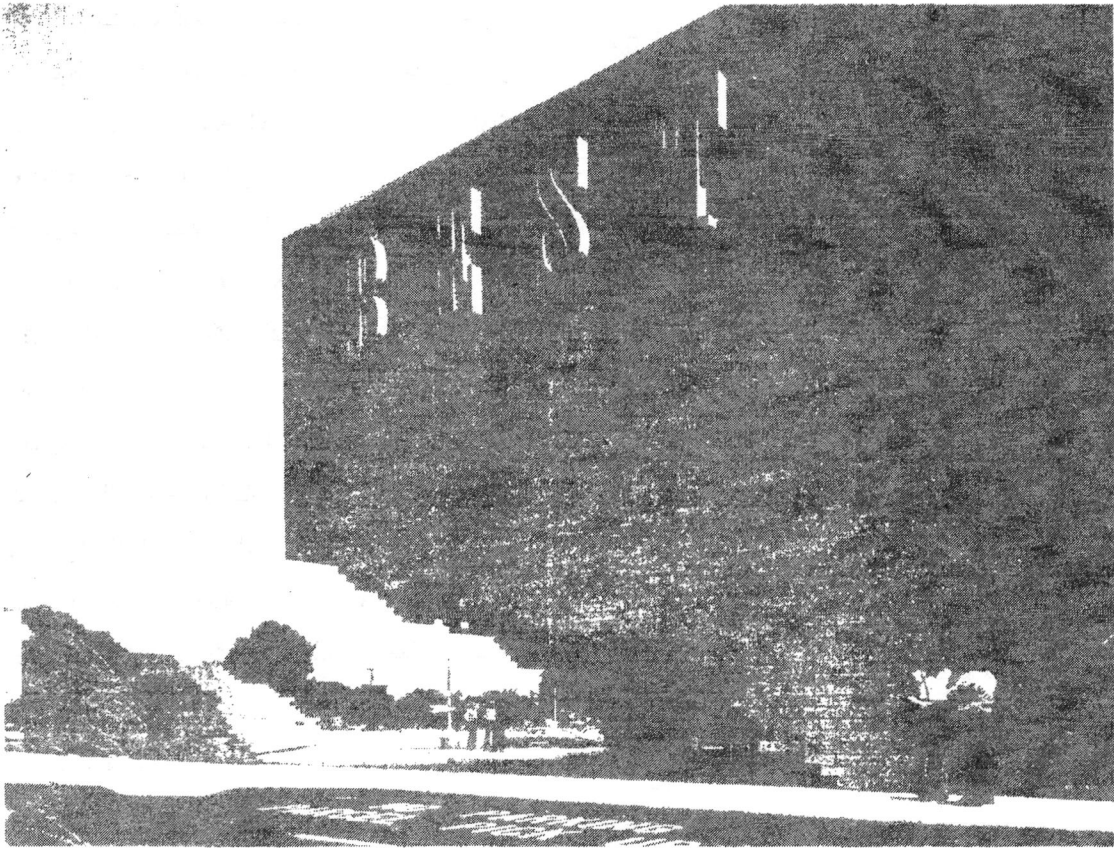
-الازاحة...ازاحة فكرة أو ازاحة جزء من شكل او كل الشكل.

-التجريد...تجريد كلي للشكل او تجريد جزئي او تجريد للعلاقة عن طريق الحذف .

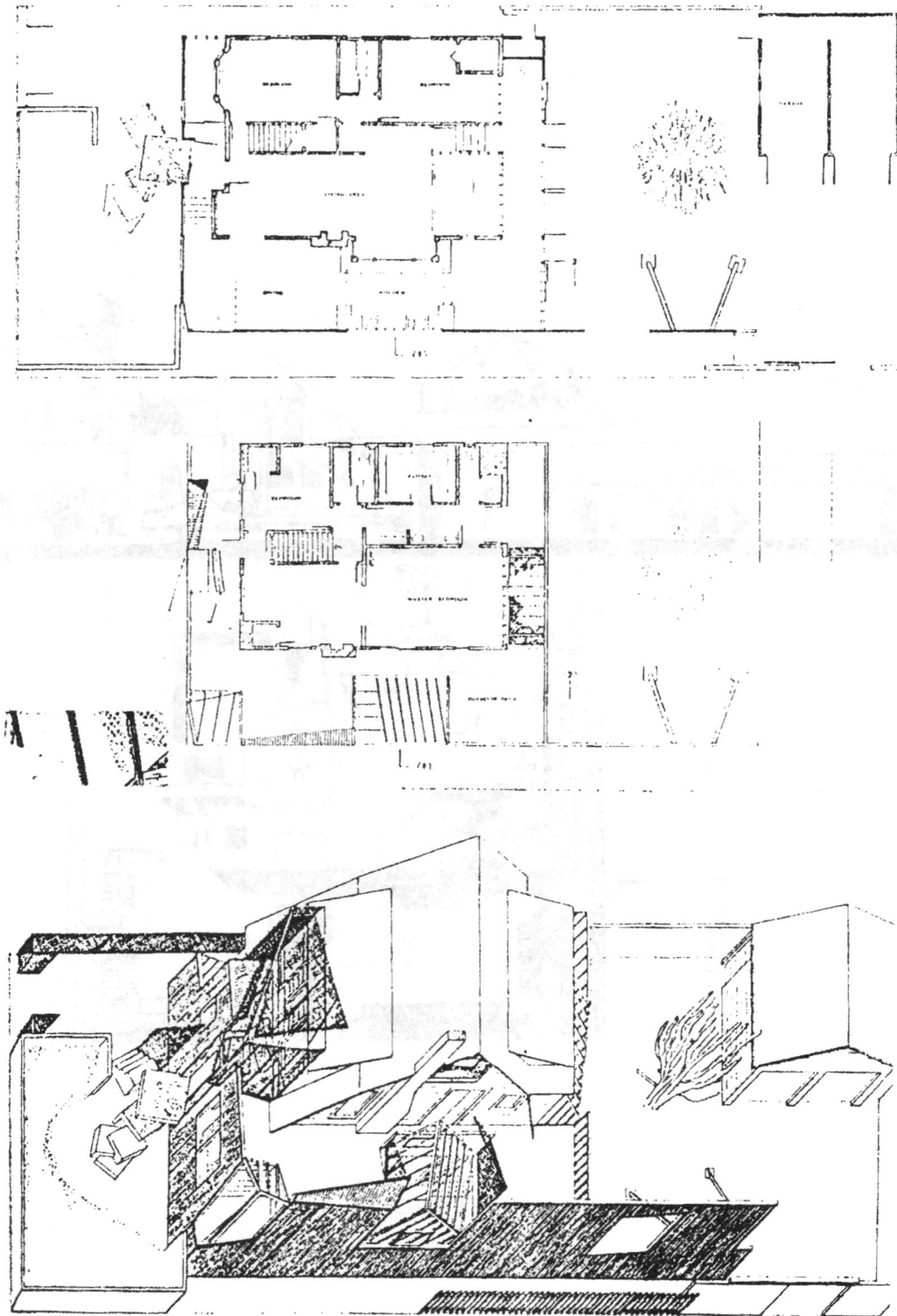
-التهكم...والتجزئة...والتكسير...والمفارقة... والتشويه...و-غيرها من الآليات التي تستهدف الجودة والبلاغة والغموض وتعدد التاويلات المؤدية الى تأجيل المعنى بين هويتين فتحا لباب التواصل في العمارة..

**المصادر:**

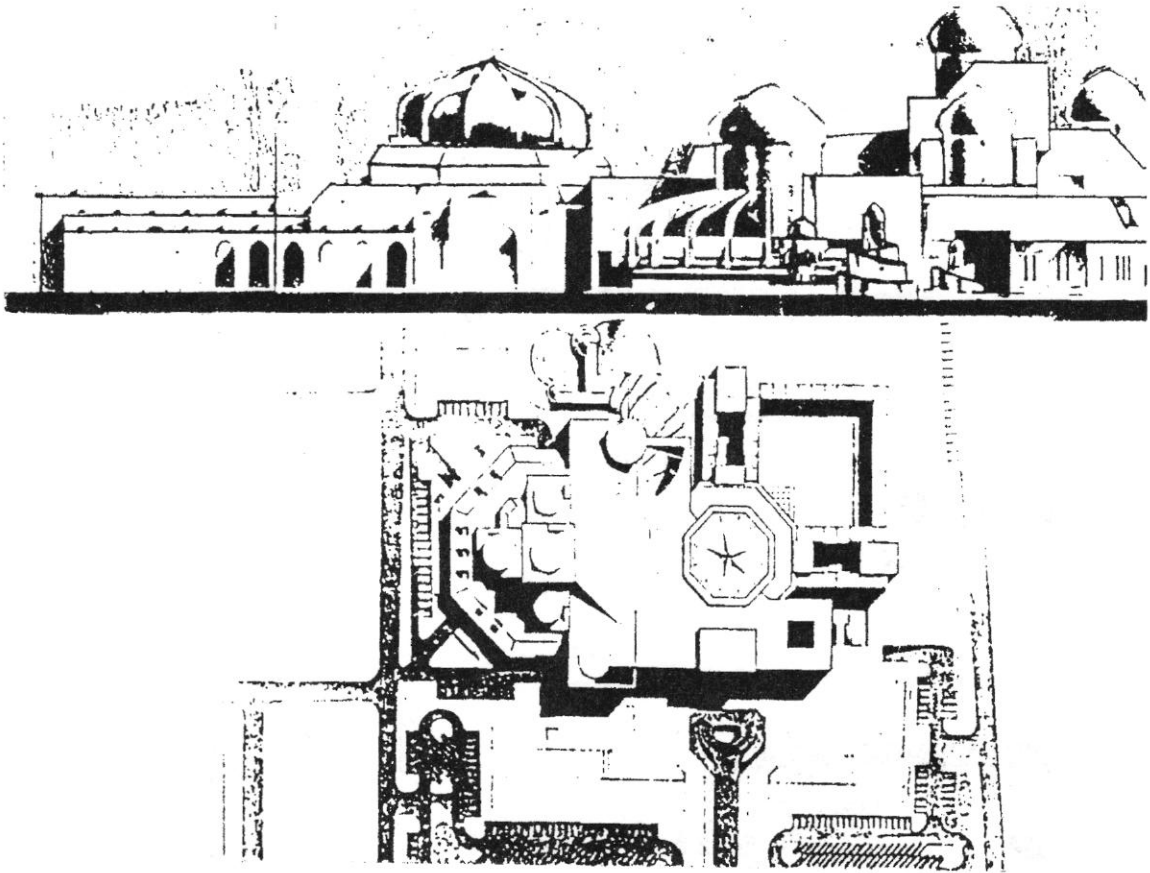
- 1- العاني، د.شجاع (التغريب وانفتاح النص في قص ما بعد الحداثة ) مجلة الموقف الثقافي العدد 14-1998- دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد .
- 2-الغذامي ، د. عبد الله محمد ( تشريح النص - مقاربات تشريحية لنصوص شعرية معاصرة ) ايلول - 1987 - الطبعة الاولى - دار الطليعة - بيروت .
- 3- الكريزة ، عباس علي حمزة ( المفارقة في العمارة - النظرية والتطبيق ) أطروحة ماجستير قسم الهندسة المعمارية - الجامعة التكنولوجية 1998 .
- 4- النصير ، ياسين ( المرئي المؤلف ) مجلة الطليعة الأدبية العدد ( 7 و 8 ) سنه 1989 - بغداد.
- 5- فنثوري ، روبرت ( التعقيد والتناقض في العمارة ) - 1966 ترجمة سعاد عبد علي مهدي دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - 1987 .
- 6- سكران ، رياض موسى ( إشكالية التغريب والتلقي في فلسفة المسرح ) مجلة الموقف الثقافي - دار الشؤون الثقافية العامة - السنة الخامسة - العدد 31 - بغداد 2001 .
- 7- بونتا ، خوان بابلو ( العمارة وتفسيرها ) دراسة للمنظومات التعبيرية في العمارة ، ترجمة سعاد عبد علي مهدي، بغداد -1996 .
- 8- مظفر ، مي ( ديوان طائر النار ) شعر - بغداد - 1985 .
- 9-Johnson , PH . Wigley , M (Deonstrutivist Architecture) . the museum of MOMA .NEW YORK 1988.



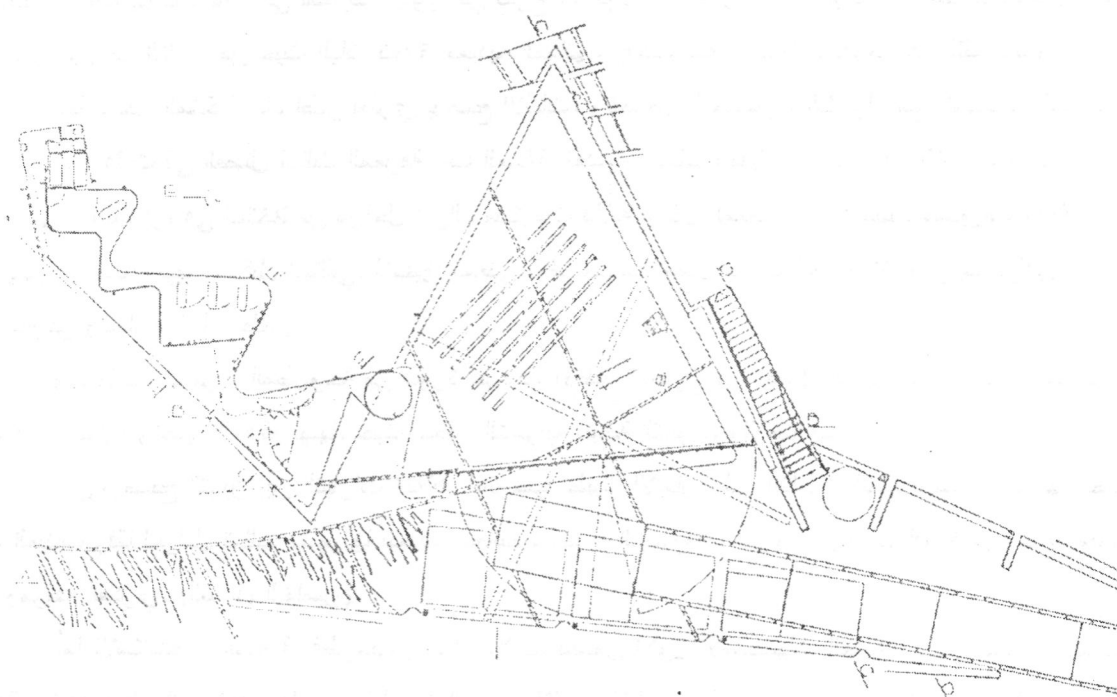
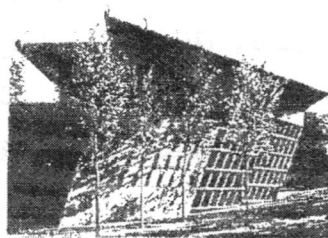
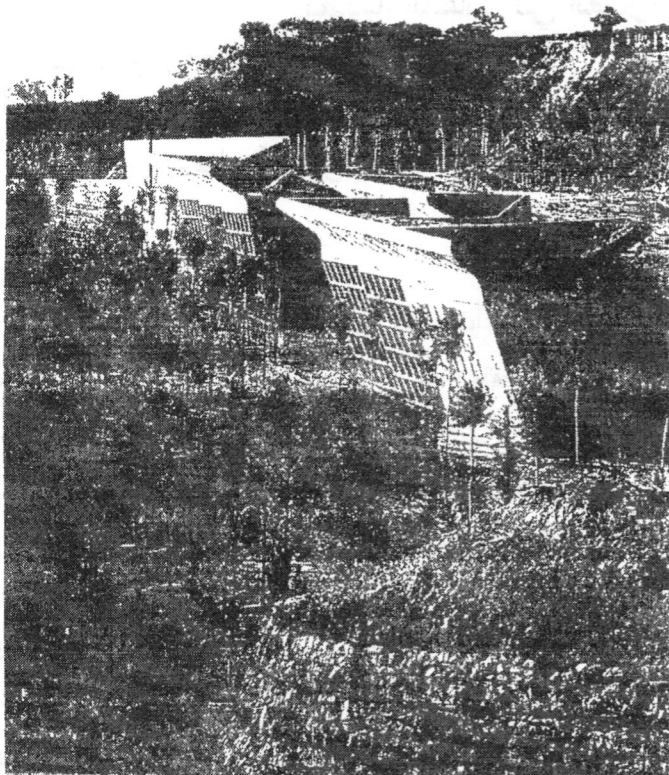
شكل رقم (١)



شكل رقم (2)



شكل رقم (3)



شكل رقم (4)

## تعددية المعاني في العمارة المعاصرة

سوزان اياد الناصري  
مدرس مساعد

الدكتور مؤمل علاء الدين الخفاجي  
أستاذ

رئيس جامعة ديالى

### ملخص البحث :

يرتبط السياق العام للبحث بمفهوم التعددية، الذي امتاز باهميته، وبروزه في الفكر المعاصر، حتى يكاد يمثّل روح عصرنا الحالي. وقد تم تناوله في البحث بكونه متمثل برد الفعل تجاه مشاكل أحادية العمارة الحديثة. فظهر مفهوم التعددية بالاقتران مع معظم مجالات العمارة التي امتازت بتعدد المواقف تجاهها، والمفاهيم المرتبطة بها. مما مثل مشكلة البحث العامة، واستوجب ضرورة استخلاص تعريف اجرائي للتعددية.

وان تعدد مجالات المفهوم، تطلبت التركيز على تعددية المعاني. والذي تباينت النتائج المعاصرة في اساليب تحقيقه، والتعامل معه، مما شكل مشكلة البحث الخاصة. واستوجب محاولة الغوص فيه بدقة، وعزل جانب العلاقات التركيبية، والتركيز على الجانب الدلالي واستثماره في تحقيق تعددية المعاني عند التيارات المعاصرة الثلاث: الحداثة المتأخرة - ما بعد الحداثة - التفكيكية. فقد خصص الفصل الاول لمناقشة الاطار العام للبحث في تحديد مفهوم التعددية، وتعددية المعاني.

استهدف الفصل الثاني التقصي عن تعامل كل تيار مع الجانب الدلالي للشكل لتحقيق تعددية المعاني، في الطروحات المعمارية السابقة. التي امتازت بتباينها في طرح المفهوم، مما افرز مشكلة البحث المتمثلة بعدم وضوح التباين بين التيارات الثلاث من حيث آليات تحقيق تعددية المعاني، وتحدد هدف البحث بالكشف عن ذلك التباين. تطلب حل المشكلة بناء إطار نظري يوضح الآليات، وخصص الفصلين الثالث والرابع لاستخلاص ذلك الاطار. حيث نوقشت في الفصل الثالث المعرفة ذات العلاقة بتعددية المعاني، بالاستناد الى حقل الإدراك وتحقق التأويل لدى المتلقي، واستثماره في استخلاص مراحل إدراك مستويات دلالة الشكل المعماري. فقد مثلت مستويات الدلالة أنظمة ترابط يمكن الاستناد اليها من قبل المتلقي، لتحقيق المعنى، وقد حددها الفصل بثلاث أنظمة: نظام ترابط تركيبى، نظام ترابط معرفي ونظام ترابط منطقي.

وقد مكنت المعرفة المطروحة من بلورة مفردات الاطار النظري في الفصل الرابع، وتمثلت بالترابط، الشمولية والتحول، وتحديد العلاقة بينها. حيث تتحقق الشمولية نتيجة التحول، والاختلاف.

وان توضيح التباين بين التيارات الثلاث استوجب تطبيق الاطار على النتائج المميزة لكل منها، حيث انتقيت العينات وفقا لعوامل تمثلت بشهرتها بتعددية معانيها، وكثرة الوصوفات المؤولة لها، وكذلك بكون النتاج ممثلا لتياره وموقفه الفكري. (الفصل الخامس)

أما الاستنتاجات النهائية، فطرحت بمحاور ثلاث، تضمن الاول الاستنتاجات العامة التي تناولت مفهوم التعددية، وتعددية المعاني بشكل عام. بينما ارتبط المحور الثاني بالاطار النظري، أما المحور الثالث فارتبط بنتائج تطبيق الاطار النظري للمشاريع الستة، التي كشفت عن تباين التيارات الثلاث في التركيز على احدى أنظمة الترابط دون الاخرى، وفي نوع الاختلاف في أنظمة الترابط لتحقيق الشمولية، وفي التركيز على نوع التحول الظاهري أو التحول الضمني.

جدول (2) : المعلومات المتعلقة بمعدل حجم الأسرة و الكثافة و سعر الأرض السكنية و مستوى الدخل و معدل زمن الانتقال حسب المناطق التخطيطية في مدينة بغداد .

(5) معدل زمن الانتقال (دقيقة)	(4) معدل دخل الأسرة الشهري 1980	(4) معدل حجم الأسرة 1980	(3) سعر الأرض السكنية (دينار/م <sup>2</sup> ) 1989	(2) الكثافة (عدد الأسر/ وحدة سكنية) 1987	(1) معدل حجم الأسرة 1987	المنطقة التخطيطية
16.24	190	4.37	325	1.42	5.27	3
19.47	228	6.34	275	1.24	5.15	5
18.7	173	6.09	225	1.22	6.48	8
21.6	171	5.63	225	1.14	5.55	9
17.79	140	6.47	225	1.23	6.32	10
8.29	180	5.66	250	1.17	6.31	12+11
11.1	293	6.03	325	1.04	5.3	14
10.73	206	4.55	325	1.16	5.2	16+15
19.1	211	6.16	425	1.17	5.53	17
8.47	285	5.53	275	1.09	5.25	18
16.4	257	6.57	225	1.09	5.74	19
18.47	254	5.48	325	1.2	5.86	20
15.62	171	6.18	225	1.16	6.05	21
32.15	147	7.9	175	1.24	7.16	22
35.65	156	8.5	165	1.2	7.75	24
27.19	191	6.69	275	1.1	6.29	26
21.7	238	6.68	225	1.09	5.89	27
25.27	256	5.52	165	1.09	6.41	28
27.08	139	7.36	190	1.22	7.48	29
36.79	176	7.03	155	1.11	6.81	30
28.43	165	7.24	170	1.18	6.21	31
45.29	134	7.5	135	1.15	6.48	34
34.48	167	7.45	175	1.25	6.94	35
34.22	133	7.43	110	1.17	7.19	37
22.9	154	6.22	175	1.27	6.64	39
31.73	161	7.92	150	.2	7.22	40
38.29	117	7.5	110	1.24	7.52	41
24.68	129	7.76	130	1.18	7.58	42
21.42	176	6.82	225	1.18	6.28	43
12.95	107	8.37	225	.3	7.9	44
22.07	110	8.44	135	1.31	7.85	45
29.96	102	7.45	135	1.38	7.48	46
18.26	169	8.09	155	.2	7.42	47
23.12	183	6.29	170	1.15	6.45	48
32.4	145	7.53	110	1.19	7.15	49
33.44	129	8.14	110	.2	7.29	50
30.58	202	7.54	170	1.12	6.11	51

المصادر : (1) و (2) نتائج التعداد العام للسكان 1987.

(3) JCCF; Data Report; Mol, 1990.

(4) Scott Wilson ; "Baghdad Comprehensive Transportation Study" Ministry of planning 1980

بعد استبعاد مناطق السكن المؤشرة RA, RM, RH في المخطط الأساس لمدينة بغداد .

(5) جمال باقر مطلق "أثر التغيرات الإسكانية على البنية السكنية للمدينة". أطروحة دكتوراه. مركز

التخطيط الحضري والإقليمي. جامعة بغداد، 2000. ملحق (5).

مفرزة. أما بعد صدور القرار 940 عام 1987 الذي حدد إفراز القطع السكنية بحد أدنى 200 م<sup>2</sup>، فلن يكون بالإمكان إعادة إفراز القطع السكنية التي نقل مساحتها عن 400 م<sup>2</sup>، (عدا الاستثناءات الواردة في القرار). وعليه فإنه يمكن إعادة إفراز قطعة سكنية مساحتها 400 م<sup>2</sup>، أبعادها (20 × 20) إلى قطعتين سكنيتين مساحة الواحدة منها 200 م<sup>2</sup>. كما يمكن إفراز القطعة السكنية التي مساحتها 600 م<sup>2</sup> (30 × 20) إلى ثلاث قطع سكنية مع مراعاة التعليمات الصادرة من أمانة بغداد التي اشترطت وجود مربع لا تقل مساحته عن (8 م × 8 م) في كل قطعة سكنية مفرزة.

إن التعليمات الخاصة بضرورة وجود مربع (6م × 6م) أو مربع (8 م × 8 م) قد أدت من الناحية العملية إلى نتيجتين:

أ- زيادة في عدد القطع السكنية الممكن إفرازها.  
ب- تسهيل إفراز المساحة الخالية من القطعة السكنية المشيد عليها دار سكن، دون تعارض مع الحالة الإنشائية أو المعمارية لتلك الدار.

من ناحية أخرى فإن هذه التعليمات أفرزت سلبيات عدة هي:

أ- ظهور إفرازات ذات واجهات صغيرة (تصل إلى 2 م).

ب- تداخل في القطع السكنية المفرزة وبالتالي الوحدات السكنية المشيدة عليها، مما يؤثر سلباً على الجانب الجمالي للمنطقة السكنية إلى جانب تأثيراتها الأخرى فيما يخص البيئة السكنية (مثل إيصال أشعة الشمس وتوفير الإنارة والتهوية اللازمة لها).

ج- الآثار الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تتركها هذه الإفرازات غير المنتظمة مثل الضوضاء والشرفية.

أما فيما يخص عامل عدد القطع السكنية المصممة أصلاً ومساحاتها في كل منطقة تخطيطية في مدينة بغداد فسيتم التطرق إلى أعداد هذه القطع التي تبلغ مساحتها 250 م<sup>2</sup> فأكثر\*\*، لأن هذه القطع هي التي ينطبق عليها اقرار 850 عام 1979 الذي سمح بإفراز القطع السكنية إلى 120 م<sup>2</sup>، كما سيتم التطرق إلى القطع السكنية التي تبلغ مساحتها 400 م<sup>2</sup> فأكثر، لأن مثل هذه القطع هي التي ينطبق عليها القرار 940 عام 1987 الذي سمح بإفراز القطع إلى 200 م<sup>2</sup>، جدول(3).

من الجدير بالذكر إن شركة JCCF اليابانية قد قامت بدراسة لاحتساب مساحة الأرض المخصصة للسكن في كل منطقة تخطيطية وحسب صنف المنطقة السكنية. وعليه فإن من الممكن استخدام البيانات المتعلقة بصنف المنطقة السكنية RC، RB لأغراض التحليل، جدول(4).

من الجدير بالذكر إن مساحات القطع السكنية المصممة أصلاً قد تتيح للأفراد، أو الأسر إمكانية إفرازها إلى عدة قطع سكنية. أعلى سبيل المثال يمكن إفراز القطع السكنية ذات المساحة 240 م<sup>2</sup> والتي أبعادها (30 × 8) إلى قطعتين سكنيتين. كما يمكن إفراز القطعة السكنية التي مساحتها 600 م<sup>2</sup> وأبعادها (30 × 20) إلى خمس قطع سكنية استناداً إلى القرار 850 عام 1979، مع مراعاة التعليمات الصادرة من أمانة بغداد في حينها التي حددت ضرورة وجود مربع لا تقل مساحته عن (6م × 6م) في كل قطعة سكنية

\*\* تم إجراء مسح شامل لهذه القطع على خارطة المخطط الإنمائي الشامل لمدينة بغداد 1973 الموضح عليها مساحات القطع السكنية RA و RB و RC. كما تم الاعتماد أيضاً على استمارات إفرازات الأراضي السكنية التي قامت بإعدادها شركة JCCF عام 1983، والتي تتضمن معلومات عن تصاميم الإفراز مثبتاً فيها رقم الإفراز وتاريخ تصديق الإفراز والجهة المطورة والجهة المستفيدة وعدد لقطع السكنية ضمن التصميم ومساحتها.

## جدول (3)

عدد القطع السكنية المصممة أصلاً التي تزيد مساحتها عن 250م<sup>2</sup> في مدينة بغداد 1983

مساحتها (هكتار)	مجموع عدد القطع السكنية	عدد القطع السكنية حسب المساحة بالمتر المربع										المنطقة التخطيطية
		1000	800	700	600	500	450	400	350	300	250	
35	500	50	50	200	200	-	-	-	-	-	-	3
35	500	100	-	100	300	-	-	-	-	-	-	5
207	3750	-	-	1000	1600	-	-	650	-	500	-	8
320	4150	2 1000×400 م <sup>2</sup> 2 1500×500 م <sup>2</sup>	500	1500	500	-	-	750	-	-	-	9
68	1400	-	-	-	800	-	-	200	-	400	-	10
345	7250	-	-	200	1950	1900	-	2300	-	900	-	12+11
186	3100	-	-	-	3100	-	-	-	-	-	-	14
269.5	3375	2 900×500 م <sup>2</sup> 2 1000×500 م <sup>2</sup> 2 1500×75 م <sup>2</sup> 2 2000×75 م <sup>2</sup>	-	650	900	175	-	-	-	-	-	16+15
67	850	2 900×100 م <sup>2</sup> 2 1000×100 م <sup>2</sup> 2 1500×100 م <sup>2</sup>	500	200	250	-	-	-	-	-	-	17
96	1350	300	100	300	750	-	-	-	-	-	-	18
210	3300	100	500	-	2500	200	-	-	-	-	-	19
324.25	5200	500	1000	-	2500	500	-	-	-	350	350	20
18	300	-	-	-	300	-	-	-	-	-	-	21
213.25	5750	-	-	-	900	250	250	500	500	2850	500	22
234.25	6400	50	-	-	1400	-	-	-	-	4300	650	24
394.25	6950	-	-	-	5500	850	-	450	-	-	150	26
314	4850	450	600	500	2500	400	-	400	-	-	-	27
75.5	1800	-	-	-	-	800	-	500	-	450	-	28
227.25	8100	-	-	-	-	-	-	50	-	4800	3250	29
26.5	650	-	-	-	-	150	-	400	-	100	-	30
166	2650	500	500	-	500	-	-	1150	-	-	-	31
102	2100	-	-	100	500	500	200	600	200	-	-	34
194.5	3600	-	300	300	1000	800	500	500	200	-	-	35
185.75	3910	2 1000×55 م <sup>2</sup> 2 1500×55 م <sup>2</sup>	-	-	450	1900	-	200	250	1000	-	37
97	2000	100	100	-	500	400	-	300	-	400	200	39
121.5	2700	-	-	-	1250	-	-	-	600	850	-	40
121	2350	300	100	150	100	400	100	300	600	300	-	41
134.25	2650	200	-	-	800	350	-	650	650	-	-	42
96.2	1470	200	-	-	1270	-	-	-	-	-	-	43
34.5	850	-	-	-	-	450	-	-	-	400	-	44
182	2450	2 900×1500 م <sup>2</sup>	-	-	250	350	100	250	-	-	-	45
41	650	50	-	-	600	-	-	-	-	-	-	46
165	2750	-	-	-	2750	-	-	-	-	-	-	47
165	3000	-	-	-	2250	-	-	750	-	-	-	48
291	8450	-	-	-	1250	-	-	-	-	7200	-	49
154	4050	-	-	600	200	-	-	500	-	2250	500	50
64.25	1050	-	100	300	500	-	-	-	150	-	-	51

المصدر : الباحث. بالاعتماد على المخطط الأساس لمدينة بغداد. 1973.  
واستمارات إفرات الأراضي السكنية لمدينة بغداد. 1983.

المساحة السكنية (هكتار) حسب صنف المنطقة السكنية في مدينة بغداد ١٩٨٩

المجلة العراقية للهندسة المعمارية

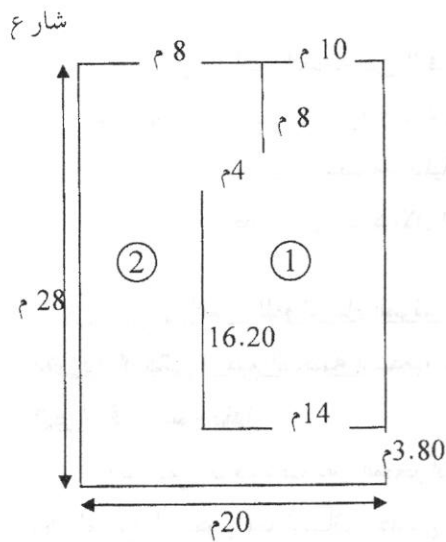
المنطقة التخطيطية	المساحة (هكتار)					المجموع
	RA	RB	RC	RH	R1	
A	11.1	2.8	13.5	20.6	0.0	2.5
1	13.7	0.0	35.7	0.0	0.0	100.5
2	20.7	15.2	99.8	0.0	0.0	49.4
3	0.0	0.0	36.9	0.0	0.0	135.7
4	33.9	0.0	28.0	0.0	0.0	35.3
5	86.6	0.0	12.1	34.4	0.0	97.2
6	4.5	0.0	18.2	0.0	0.0	171.0
7	170.5	18.0	208.5	140.7	0.0	20.8
UNIT A TOTAL	170.5	18.0	208.5	140.7	0.0	634.2
B	34.9	108.7	193.2	35.9	0.0	23.2
8	53.2	11.0	434.8	23.2	0.0	395.9
9	89.1	119.7	628.0	59.1	0.0	522.2
UNIT B TOTAL	89.1	119.7	628.0	59.1	0.0	918.1
C	13.4	16.1	392.9	0.0	0.0	2.6
15	27.0	11.7	185.6	0.0	0.0	425.0
16	40.4	27.9	578.5	0.0	0.0	227.2
UNIT C TOTAL	40.4	27.9	578.5	0.0	0.0	652.2
D	83.2	67.4	165.5	0.0	0.0	9.8
10	158.6	164.2	0.0	0.0	3.9	325.9
11	5.2	48.4	164.5	0.0	0.0	305.7
12	89.4	274.4	474.2	0.0	0.0	218.1
UNIT D TOTAL	89.4	274.4	474.2	0.0	0.0	850.7
E	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.9
13	0.0	0.0	383.2	0.0	0.0	429.0
14	0.0	0.0	383.2	0.0	0.0	429.0
UNIT E TOTAL	0.0	0.0	383.2	0.0	0.0	432.9
F	12.4	2.4	151.8	0.0	0.0	2.0
17	0.0	0.0	135.6	0.0	0.0	168.6
18	12.4	2.4	287.4	0.0	0.0	153.2
UNIT F TOTAL	12.4	2.4	287.4	0.0	0.0	321.8
G	0.0	10.2	395.9	0.0	0.0	206.1
19	117.8	89.1	484.3	0.0	0.0	691.2
20	6.8	34.3	30.6	0.0	0.0	21.7
21	124.6	133.6	910.8	0.0	0.0	1169.0
UNIT G TOTAL	124.6	133.6	910.8	0.0	0.0	1169.0
H	3.2	0.0	0.0	0.0	0.0	3.2
33	367.7	121.1	210.9	0.0	0.0	792.6
34	26.4	178.5	222.7	0.0	0.0	427.6
35	397.3	299.6	433.6	0.0	0.0	1223.4
UNIT H TOTAL	397.3	299.6	433.6	0.0	0.0	1223.4
I	635.0	22.6	0.0	0.0	0.0	61.8
30	50.0	307.1	151.4	0.0	0.0	728.4
31	29.6	110.8	2.5	0.0	0.0	326.7
32	715.6	440.5	153.9	0.0	0.0	142.9
UNIT I TOTAL	715.6	440.5	153.9	0.0	0.0	1400.0

المساحة (هكتار)

المنطقة التخطيطية	المساحة (هكتار)					المجموع
	RA	RB	RC	RH	R1	
J	508.2	90.4	61.2	0.0	0.0	75.8
28	66.8	489.8	0.0	0.0	0.0	735.6
29	575.0	500.2	61.2	0.0	0.0	556.6
UNIT J TOTAL	575.0	500.2	61.2	0.0	0.0	1292.2
K	10.3	53.2	595.9	0.0	0.0	659.4
26	0.0	22.6	587.6	0.0	0.0	610.2
27	10.3	75.8	1183.5	0.0	0.0	1269.6
UNIT K TOTAL	10.3	75.8	1183.5	0.0	0.0	1269.6
L	318.7	319.0	104.3	0.0	0.0	743.0
22	44.3	0.0	0.0	0.0	0.0	44.3
23	550.9	351.0	87.1	0.0	0.0	589.0
24	13.8	4.1	0.0	0.0	0.0	17.9
25	937.7	654.1	191.5	0.0	0.0	1194.2
UNIT L TOTAL	937.7	654.1	191.5	0.0	0.0	1194.2
M	26.1	18.3	252.5	0.0	0.0	5.8
48	0.0	85.9	135.2	0.0	0.0	302.7
49	265.9	288.7	61.5	0.0	0.0	237.7
50	60.1	10.3	58.7	0.0	0.0	616.1
51	352.1	403.2	507.9	0.0	0.0	129.1
UNIT M TOTAL	352.1	403.2	507.9	0.0	0.0	1205.6
N	199.5	0.0	69.1	0.0	0.0	268.6
44	566.3	60.8	242.3	0.0	0.0	890.8
45	566.3	0.0	76.8	0.0	0.0	643.1
46	0.0	0.0	170.9	0.0	0.0	170.9
47	1332.1	60.8	559.1	0.0	0.0	1933.4
UNIT N TOTAL	1332.1	60.8	559.1	0.0	0.0	1933.4
O	231.6	114.6	179.5	0.0	0.0	525.7
41	128.1	118.5	105.8	0.0	0.0	357.4
42	25.3	10.7	87.2	0.0	0.0	138.0
43	305.0	243.8	372.5	0.0	0.0	1021.1
UNIT O TOTAL	305.0	243.8	372.5	0.0	0.0	1021.1
P	187.2	150.7	229.9	0.0	0.0	575.0
39	135.7	233.5	192.3	0.0	0.0	582.5
40	323.9	392.2	422.2	0.0	0.0	1133.3
UNIT P TOTAL	323.9	392.2	422.2	0.0	0.0	1133.3
Q	151.4	100.3	241.1	0.0	0.0	535.7
37	151.4	100.3	241.1	0.0	0.0	535.7
UNIT Q TOTAL	151.4	100.3	241.1	0.0	0.0	535.7
R	532.2	222.9	329.0	0.0	0.0	1265.3
36	6237.0	4059.3	2926.0	136.2	633.4	19151.7
GRAND TOTAL	6237.0	4059.3	2926.0	136.2	633.4	19151.7

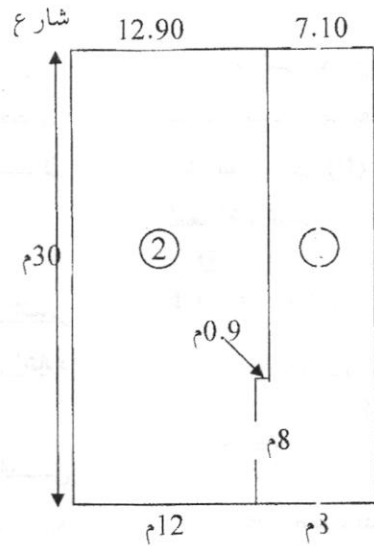
RA - منطقة سكنية ذات طلع أراضي (١٠٠-٢٠٠ م<sup>2</sup>)  
 RB - منطقة سكنية ذات طلع أراضي (٢٠٠-٤٠٠ م<sup>2</sup>)  
 RC - منطقة سكنية ذات طلع أراضي (٤٠٠-٦٠٠ م<sup>2</sup>)  
 RH - أحياء قديمة  
 R1 - منطقة سكنية ذات طلع أراضي (٦٠٠ م<sup>2</sup> وأكثر)  
 RM - مستعمرة الأسيوطيين

تتمثل المساحات أعلاه، مساحات الطلع السكنية و عرض التوزيع المساحات السكنية والمساحات المنفردة السكنية.  
 المصدر: دراسة JCCF . التقدير الخاص بالبيانات . ١٩٩٠



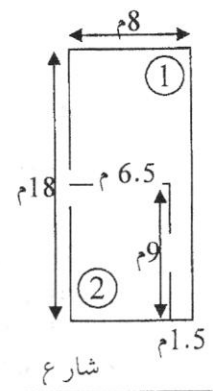
### افراز قطعة الى قطعتين

استناداً الى قرار 940 عام 1987  
مساحة القطعة الاصل = 504 م<sup>2</sup>



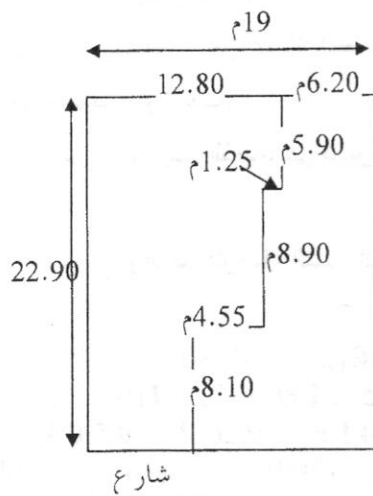
### افراز قطعة الى قطعتين

استناداً الى قرار 940 عام 1987  
مساحة القطعة الاصل = 600 م<sup>2</sup>



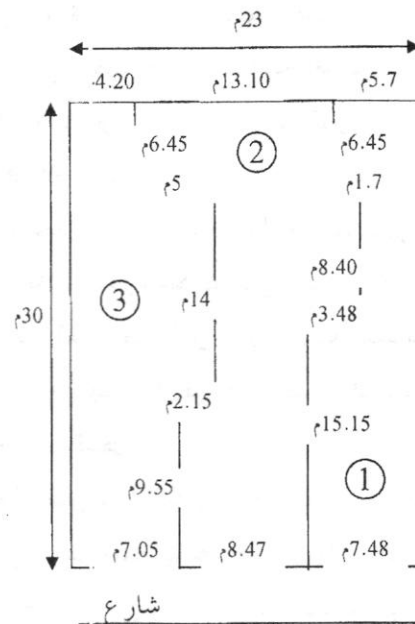
### افراز قطعة الى قطعتين

استناداً الى قرار 850 عام  
1979 (فقرة 4)



### افراز قطعة الى قطعتين

استناداً الى قرار 940 عام 1987  
مساحة القطعة الاصل = 435 م<sup>2</sup>  
مساحة القطعة الأولى = 200 م<sup>2</sup>  
مقياس الرسم: 500/1



### افراز قطعة الى قطعتين ثم افراز

#### القطعة الثانية الى قطعتين

مساحة القطعة الاصل = 690 م<sup>2</sup>  
مساحة القطعة الأولى = 183.69 م<sup>2</sup> قرار 940 في  
1987

شكل (2) نماذج مختلفة من اعادة الافراز السكني لمدينة بغداد.

المصدر: الباحث اعتماداً على المسح الميداني لتصاميم اعادة الافراز في مدينة بغداد.

ولأجل اختبار أهمية الجوانب العمرانية  
متمثلة بصنف المنطقة السكنية RB، RC فقد تم  
استبدالهما محل (P) و (PA) والتوصل إلى  
المعادلة الآتية:-

$$(2) \text{SUB}_{1987} = -1717 + 1033 \text{ D} - 8 \text{ CBD} + 270 \text{ HH} - 0.5 \text{ I} - 4.3 \text{ LP} + 1.1 \text{ RB} + 3.5 \text{ RC}$$

$$\text{S.E.} = (688) (15.9) (144) (3.5) (2.7) (0.89) (0.68)$$

$$\text{R}^2 = 0.56 \quad \text{F} = 5.2$$

على ضوء تقدير المعالم الرئيسة للأنموذج  
والتعرف على الكفاءة التوضيحية والإحصائية تم  
التوصل إلى النتائج الآتية:-

1- بالنسبة لمعدل حجم الأسرة (HH)، فقد  
أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي وطردي  
على إعادة الإفرز، إن معنوية هذا العامل  
تشير إلى وجود حاجة اجتماعية (ضمان تأمين  
سكن لأحد أفراد الأسرة)، أو قد تكون هناك  
دوافع اقتصادية.

2- فيما يخص مستوى الدخل (I) فقد ظهر إن  
لهذا العامل تأثيراً عكسياً على عدد القطع  
السكنية المفترزة، إلا إن تأثيره لم يكن معنوياً.  
وقد يعود سبب ذلك إلى عدم دقة البيانات  
الخاصة بالدخل .

3- فيما يخص عدد القطع السكنية المصممة أصلاً  
والتي تزيد مساحتها عن 250م<sup>2</sup> (P)، فإن  
النتائج تشير إلى وجود علاقة عكسية بينه  
وبين إعادة الإفرز السكني، أما عامل مجموع  
مساحات هذه القطع (PA) فقد ظهر تأثيره  
معنوياً وطردياً، وهو ما يدل على إن ارتفاع  
عدد القطع السكنية التي تزيد مساحتها عن  
250م<sup>2</sup> ليس العامل المهم في إعادة الإفرز  
وإنما مساحات هذه القطع.

لقد ظهر تأثير عامل المساحة المخصصة  
للسكن RB، التي تتراوح مساحات القطع  
السكنية فيها بين (201 - 400م<sup>2</sup>) تأثيراً طردياً

إن الآثار السلبية الناجمة عن الإفرزات  
غير المنتظمة تتطلب المزيد من الدراسة والتحليل  
وهو ما يؤمل أن يتم في دراسات مستقبلية. شكل  
(2) يتعلق بنماذج مختلفة من إعادة الإفرز.

**بناء أنموذج رياضي للعوامل المؤثرة على  
التوزيع المكاني للقطع السكنية الناجمة عن إعادة  
الإفرز في مدينة بغداد:**

بعد جمع المعلومات عن المتغيرات التي  
من المتوقع أن يكون لها تأثير على التوزيع  
المكاني للقطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفرز،  
فإن مهمتين رئيسيتين واجهت هذا البحث .

1- المهمة الرئيسة الأولى: هي التقدم باتجاه ربط  
تلك المتغيرات ضمن علاقات منطقية، أي  
توصيف الأنموذج استناداً إلى التجارب  
والدراسات السابقة مع مراعاة الخصوصية  
المحلية لموضوع البحث.

2- تتمثل المهمة الرئيسة الثانية: في تقدير المعالم

الرئيسة للأنموذج وقد تم التوصل إلى المعادلة  
آتية:-

$$(1) \text{SUB}_{1987} = -1480 + 952 \text{ D} - 1.5 \text{ CBD} + 222 \text{ HH} - 1.21 \text{ I} - 3.4 \text{ LP} - 0.26 \text{ P} + 9.5 \text{ PA}$$

$$\text{S.E.} = (709) (16) (149) (3.7) (2.8) (0.11) (2.3)$$

$$\text{R}^2 = 0.52 \quad \text{F} = 6.7$$

إذ يمثل (SUB) عدد القطع السكنية  
الناجمة عن إعادة الإفرز، (D) الكثافة (معدل  
عدد الأسر التي تسكن الوحدة السكنية)، (CBD)  
المسافة عن مركز المدينة، (HH) معدل حجم  
الأسرة، (I) الدخل، (LP) سعر الأرض (P)  
عدد القطع السكنية المصممة أصلاً والذي تزيد  
مساحتها عن 250م<sup>2</sup>، (PA) مجموع مساحات  
هذه القطع.

### النتائج الناجمة عن سياسة إعادة الإفرار

يختلف التخطيط الحضري والإقليمي عن غيره من العلوم التي تنفرد ضمن حقل معرفة واحد، إذ يرتبط التخطيط بمجموعة من العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتطبيقية المختلفة. وعليه فإنه ينبغي أن ينظر للعملية التخطيطية نظرة شمولية تتجاوز التأثيرات الأحادية الجانب، إلى التعرف على نتائجها المؤثرة في جوانب الحياة الحضرية المتعددة.

إن مهمة المخطط الحضري والإقليمي لا تكفي بتحديد الظاهرة المدروسة وتحديد أبعادها المكانية، بل وتقويم نتائجها من أوجهها المختلفة، حتى تكون الصورة واضحة وكاملة أمام المخطط أو متخذ القرار عن حدود تأثيراتها، وتساعد في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة السلبيات المشخصة كما يُستفاد منها في أي عملية تخطيطية مستقبلية.

سيتم تحليل أهم النتائج المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن إعادة إفرار القطع السكنية.

#### 1) سياسة إعادة الإفرار والطلب على السكن

لابد من الإشارة إلى أن عملية إنشاء الدور السكنية تعد عملية إنتاجية وان زيادة أي عنصر من عناصر الإنتاج (في هذه الحالة الأرض السكنية) فإن ذلك سينعكس مباشرة على عدد الوحدات المنتجة. لقد سمحت القرارات ذات العلاقة (850 عام 1979 و 940 عام 1987) إفرار القطع السكنية المشيد عليها كثر من دار واحدة وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة قبل صدور القرارات أعلاه<sup>(1)</sup>.

وضعيّاً على إعادة الإفرار السكني (معادلة 2).

إن التعليمات النافذة بشأن ضرورة وجود مربع مساحته لا تقل عن 6م×6م أو 8م×8م في كل قطعة سكنية، تحد كثيراً من إمكانية إفرار القطع السكنية في مناطق أُل RB، إلى جانب كون أكثر هذه المناطق مشيدة ون توفير المساحة المناسبة للإفرار دون تعارض مع الحالة الإنشائية أو المعمارية للدار يعتبر عاملاً إضافياً في إضعاف تأثير هذا العامل

4. على العكس من ذلك فقد ظهر عامل لمساحة المخصصة للسكن RC (تضم القطع السكنية التي تزيد عن 400م<sup>2</sup>) تأثيراً طردياً ومعنوياً على إعادة الإفرار.

5. أما بالنسبة لعامل المسافة (CBD) فقد ظهر تأثيره عكسياً ولكن غير معنوي على إعادة الإفرار السكني، وهو ما يدل على إن الحاجة السكنية هي أهم من عاملي الوقت وكلفة أو القرب من مركز المدينة، وان إعادة الإفرار قد ظهرت في المناطق القريبة والبعدة عن المركز على حد سواء.

6. أما بخصوص سعر الأرض (LP) فقد ظهر تأثيره عكسياً ومعنوياً على إعادة الإفرار، وهو ما يعني إن المناطق التي تتميز بانخفاض أسعار الأراضي السكنية، يحصل فيها عدد أكبر من الإفرارات. إن تحليل ذلك يعود إلى كون هذه المناطق هي التي تتميز بارتفاع معدلات حجم الأسرة عادة وارتفاع الكثافة وانخفاض مستويات الدخل.

7. بالنسبة لعامل الكثافة (D) فقد أوضحت النتائج إن هناك علاقة طردية ومعنوية بينه وبين إعادة الإفرار. إن ارتفاع عدد الأسر الساكنة في الوحدة السكنية تؤدي إلى زيادة الطلب على إفرار القطع السكنية التي يمتلكونها في حال توفر شروط الإفرار.

(1) المادة الرابعة من قرار 850 عام 1979. والمادة الثانية / الفقرة الثالثة، والمادة ثالثاً من تعليمات تسهيل تنفيذ احكام قرار مجلس قيادة الثورة 850 عام 1979 وتعديله قرار 940 عام 1987.

تعود أهم أسباب توسع مدينة بغداد أفقياً إلى عودة الأراضي الأميرية التي كانت من أملاك العائلة المالكة إلى الدولة بعد عام 1958 والتي قامت بتغيير صنف هذه الأراضي إلى أراضي سكنية وتوزيعها على الجمعيات الإسكانية التي قامت بتوزيعها إلى المواطنين لمواجهة الطلبات المتزايدة على السكن وبمساحات كبيرة نسبياً.

إن استمرار سياسة التوسع الأفقي للمدينة سوف يؤدي مبدئياً إلى نتيجتين:

1. الامتداد باتجاه أراضي جديدة زراعية أو غير زراعية. ويعد التوسع باتجاه الأراضي الزراعية واحدة من المشاكل المهمة التي يتعرض لها النمو الحضري كونه يمثل استهلاكاً لهذا النوع من الأراضي.
2. قد لا تكون هناك مشكلة في الحصول على أراضي بديلة لأغراض التوسع إلا إن امتداد الرقعة العمرانية للمدينة بنسبة معينة ستؤدي إلى ظهور كلف اجتماعية واقتصادية مباشرة. أفرت استراتيجية النمو المستقبلي لمدينة بغداد ضرورة تحديد نمو الهيكل العمراني للمدينة إلى أقصى الحدود الممكنة وعدم قبول التوسع الأفقي أو تشجيعه، وقد أكد على ذلك قرار تحجيم بغداد.

ساهمت سياسة إعادة الإفراز في تخفيف الطلب المتزايد على السكن وبالتالي تخفيف الضغط على الطلب على الأراضي الاحتياط والاستمرار في التوسع الأفقي لأجل سد الحاجة السكنية.

يمكن اختبار مدى التوسع العمراني مقاساً بمساحة الأرض المضافة للتعويض عن عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز السكني. بلغ عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز بمساحة 120 م<sup>2</sup> حوالي (11665) قطعة سكنية، أما عدد القطع المفروزة بمساحة 150 م<sup>2</sup> فقد بلغ (12475) قطعة سكنية. تشكل عدد القطع

بلغ عدد القطع السكنية المشيدة قبل عام 1979 والمفروزة في المدة 1979 - 1987 حوالي (2040) قطعة، وتشكل نسبة 5% من مجموع القطع المفروزة في هذه المدة.

أما عدد القطع السكنية المشيدة قبل عام 1988 والمفروزة في المدة 1988-1999 فقد بلغ 3160 قطعة سكنية، وتشكل نسبة 25% من مجموع القطع المفروزة في هذه المدة.

إن ظهور حالات من هذا النوع من الإفرازات سيقلل بالتأكيد من الأهمية النسبية لعامل إفرازات قطاع المواطنين في المدة t على الطلب على السكن للمدة ذاتها. وتقتصر هذه الدراسة اخذ هذه النتائج بالحسبان في أي دراسة مستقبلية لتحليل وتقويم العوامل المؤثرة على الطلب على الدور الجديدة (ومنها عامل إفرازات قطاع المواطنين).

إن علاقة إعادة الإفراز بالطلب على السكن يمكن توضيحها من خلال نسبة عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز (الغبر مشيدة) إلى الدور المنجزة للقطاع الخاص، إذ بلغت في المدة 1979-1987 حوالي 23% أما في المدة 1988-1999 فقد بلغت النسبة 38%، وهو ما يدل على تزايد أهمية سياسة إعادة الإفراز في توفير السكن، على الرغم من تقلص النشاط الإنشائي بصورة عامة. جدول (5).

## 2) سياسة إعادة الإفراز السكني بدلاً عن سياسة التوسع الأفقي

رافق تزايد عدد السكان في مدينة بغداد اتساعاً في الهيكل العمراني للمدينة، الذي يمتد في رقعة تصل إلى (900) كيلو متر مربع (حدود أمانة بغداد، وإن كان الهيكل المبني هو اقل من ذلك).

## جدول (5)

عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز و عدد الدور المنجزة للقطاع الخاص للمدة

1999-1979

(5) النسبة المئوية	(4) الدور المنجزة للقطاع الخاص	(3) القطع السكنية المفرزة (غير المشيدة)	(2) القطع السكنية امشيدة قبل الإفراز	(1) القطع السكنية الكلية الناجمة عن إعادة الإفراز	المدة
%23	147620	33925	2040	35965	1987-1979
%38	24761	9420	3160	12580	1999-1988

المصدر:

(1) و (2) : نتائج المسح الميداني لسجلات و تصاميم إعادة الإفراز في مدينة بغداد.

(3) : (1) - (2)

(4) : الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الإحصاء الإنشائي. عدد الأبنية التي تم توقع

إنجازها في مدينة بغداد للمدة 1999-1979

(5) : (3) ÷ (4)

## جدول (6)

عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز في مدينة بغداد للمدة 1999-1979 مصنفة حسب

المساحات

المساحة (م <sup>2</sup> )	*120	150	200	250	300	350	400	500	أخرى	المجموع
عدد القطع	11665	12175	12170	5905	4620	460	590	710	250	48545

\*تم دمج القطع السكنية المفرزة التي تقل مساحتها عن 120م<sup>2</sup> ضمن القطع المفرزة بمساحة 120م<sup>2</sup>.

المصدر: المسح الميداني لسجلات و تصاميم إعادة الإفراز في مدينة بغداد.

بعض هذه المناطق نسب عالية تصل إلى (173%) في المنطقة التخطيطية (45)، وحوالي (95%) في المنطقة التخطيطية (39). جدول (7).

فرضت القرارات الخاصة بوضع حدود دنيا لمساحات قطع الأراضي السكنية المفرزة، تعديل المخططات الأساسية للمدن بما يتفق وأحكام هذه القرارات.

إن ذلك يتطلب مراعاة الزيادة في الخدمات الأساسية الفنية والاجتماعية في المناطق المشيدة كالماء والكهرباء والمدارس المصممة أصلاً والتي ازداد الضغط عليها نتيجة الإفرازات المتأتية من تقسيم القطع السكنية إلى قطع اصغر.

لقد تدارك القرار 940 عام 1987 موضوع الاستمرار في إفراز القطع السكنية إلى قطع اصغر خصوصاً في المناطق السكنية صنف RB أو التي تقل فيها مساحات القطع السكنية عن 400م<sup>2</sup>.

إن تحديد مستويات الكثافة المناسبة أو المطلوبة في المناطق السكنية يعد من الأمور الضرورية، وإن ذلك يعتمد على جملة من العوامل التخطيطية والتصميمية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

تكمن أهمية المرونة في مستويات الكثافة في المناطق السكنية ارتباطها بخدمات البنى الأساسية الاجتماعية والفنية وإن عدم ضمان القدرة على مواكبة هذه الخدمات واستيعابها للتغيرات المحتملة في الكثافة الإسكانية والسكانية سيخلق أمراً معقداً للسكان في هذه المناطق.

تتأثر الكثافة الإسكانية بمجموعة الأنظمة والقوانين النافذة مثل إعادة الإفراز وإضافة البناء والشوارع التجارية إلى جانب بعض السياسات الإسكانية، مثل سياسة توزيع الأراضي والبناء المتعدد الأسر والتجديد الحضري، والتي بعض الأسواق الثانوية السكنية مثل سوق تقسيم الوحدات

ذات المساحة 120 م<sup>2</sup> و 150 م<sup>2</sup> ما نسبته 49% من مجموع القطع الكلية المفرزة. أما الباقي (51%) فيشمل القطع التي تزيد مساحاتها عن 200 م<sup>2</sup>. جدول (6).

يمكن حساب مساحة التوسع الحضري اللازمة لتلبية العدد الكلي من القطع السكنية المفرزة كالاتي:

أ - مجموع مساحات القطع المفرزة البالغ عددها 48545 قطعة، في ظل المساحات التي أفرزت هي:

$$11665 \times 120 + 12175 \times 150 + 2$$

$$12170 \times 200 + \dots = 946.2 \text{ هكتار}$$

ب- تحدد المفاهيم العامة في تخطيط المناطق السكنية إشغال نسبة حوالي النصف من الأرض الإجمالية للطرق والخدمات العامة. وعليه فإن المساحة المخصصة للطرق والخدمات هي 946.2 هكتار أيضاً. يصبح المجموع الكلي 1892.4 هكتار وتشكل هذه المساحة حوالي 6% من المساحة المبنية لمدينة بغداد البالغة 340 كيلومتر مربع.

إن هذا التحليل المبسط يبين اثر سياسة إعادة الإفراز على توفير عدد كبير من القطع السكنية والاقتصاد بمساحة كبيرة من الأرض كان من الممكن أن يستهلكها توفير مثل هذا العدد من القطع عن طريق سياسة التوسع الأفقي.

### (3) سياسة إعادة الإفراز والكثافة الإسكانية:

تعد زيادة الكثافة الإسكانية إحدى النتائج المباشرة لسياسة إعادة الإفراز.

بلغت الزيادة في عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفراز في مدينة بغداد (48545) قطعة سكنية خلال مدة الدراسة.

أما الزيادة الحاصلة في عدد القطع السكنية على مستوى المناطق التخطيطية، فقد بلغت في

## جدول (7)

التغير الحاصل في عدد القطع السكنية نتيجة إعادة الإفراز في مدينة بغداد

المنطقة التخطيطية	القطع السكنية المصممة أصلاً (تزيد عن 250 م <sup>2</sup> )	القطع السكنية المصممة + المضافة بفعل إعادة الإفراز
3	500	635
5	500	725
8	3750	4650
9	4150	6130
10	1400	2100
12+11	7250	8815
14	3100	4585
16+15	3375	5205
17	850	1415
18	1350	1685
19	3300	4615
20	5200	7555
21	300	510
22	5750	7470
24	6400	7550
26	6950	9485
27	4850	6515
28	1800	2170
29	8100	9205
30	650	870
31	2650	3485
34	2100	3585
35	3600	5960
37	3910	6550
39	2000	3895
40	2700	4160
41	2350	3940
42	2650	3845
43	1470	2250
44	850	1060
45	2450	6705
46	650	1140
47	2750	4100
48	3000	4390
49	8450	9555
50	4050	6745
51	1050	1495

المصدر :

- المسح الميداني لتصاميم وسجلات إعادة الإفراز في مدينة بغداد.

## جدول (8)

رصيد القطع السكنية لعام 1999 حسب مساحاتها التي تزيد عن 250م<sup>2</sup> على مستوى المناطق  
التخطيطية في مدينة بغداد

عدد القطع حسب المساحة (م <sup>2</sup> )												المنطقة التخطيطية
أخرى	1000	900	800	700	600	500	450	400	350	300	250	
-	20	-	30	170	170	45	20	40	25	25	55	3
-	45	-	10	90	195	35	50	30	30	50	75	5
-	-	-	-	870	1180	30	150	670	160	545	210	8
<sup>2</sup> م1100×20 <sup>2</sup> م1500×240	170	30	210	1240	465	755	205	875	200	405	370	9
-	-	-	-	-	195	-	145	265	115	770	165	10
-	-	-	-	170	1370	1380	190	2315	315	1080	425	12+11
-	-	-	-	-	1640	-	345	395	370	650	395	14
<sup>2</sup> م1200×65 <sup>2</sup> م1400×75	245	195	265	420	740	605	130	440	375	730	400	16+15
<sup>2</sup> م1300×10 <sup>2</sup> م1500×10	10	50	85	240	180	140	75	75	80	135	155	17
-	210	-	20	285	590	75	55	45	55	80	115	18
-	65	-	335	10	1665	140	200	390	210	595	145	19
-	250	-	670	70	1685	495	360	465	305	740	635	20
-	-	-	-	95	-	30	30	50	60	60	60	21
-	-	-	-	-	595	130	180	340	310	2700	665	22
-	-	-	-	-	335	-	200	350	270	4820	930	24
-	-	-	-	-	3540	575	700	550	725	640	1070	26
-	250	-	425	375	1900	510	370	570	310	270	410	27
-	-	-	-	-	-	730	-	450	-	320	-	28
-	-	-	-	-	-	-	-	40	-	4215	2750	29
-	-	-	-	-	-	70	-	-	-	440	-	30
-	260	-	355	85	425	170	115	1180	45	10	235	31
-	-	-	-	35	200	235	255	185	290	170	445	34
-	-	-	100	100	575	485	605	235	390	380	655	35
-	-	-	-	-	130	1375	105	150	200	1050	470	37
-	20	-	40	180	95	20	185	125	100	535	440	39
-	-	-	-	-	395	-	260	255	470	915	125	40
-	85	-	100	85	50	245	65	110	505	410	750	41
-	45	-	65	30	480	260	225	155	880	90	205	42
-	125	-	15	15	670	20	380	115	70	115	115	43
-	-	-	-	-	-	265	-	65	50	460	55	44
-	-	75	-	200	95	215	290	390	200	1115	460	45
-	30	-	-	-	525	25	10	15	15	55	15	46
-	-	-	-	-	1490	-	175	600	115	625	95	47
-	-	-	-	-	1215	-	350	850	245	15	380	48
-	-	-	-	-	1020	-	50	130	30	6360	25	49
-	-	-	-	105	40	365	200	400	-	580	550	50
-	-	50	205	325	30	25	65	95	60	255	35	51

المصدر: الباحث

- عدد القطع السكنية ذات المساحات 1000 م<sup>2</sup> هي 20 قطعة يمكن إفرانها إلى 5 قطع.

مجموع القطع التي يمكن أن تضاف إلى الرصيد هو 945 قطعة سكنية.

أما الأبعاد المستقبلية في المنطقة التخطيطية (29) على سبيل المثال أيضاً، فإن رصيد القطع السكنية التي تزيد عن 400 م<sup>2</sup> هي 40 قطعة سكنية فقط، وهي بمساحة 400 م<sup>2</sup>.

وفي حال استنفاد هذا الرصيد، فإن من الممكن إعادة إفران كل قطعة من هذه القطع إلى قطعتين (في ظل مساحة الحد الأدنى للإفران البالغة 200 م<sup>2</sup>). وعليه فإن عدد القطع التي يمكن تضاف إلى الرصيد هو 40 قطعة سكنية.

وهكذا يمكن محاكاة عدد القطع السكنية الناجمة عن إعادة الإفران في المستقبل لكل منطقة تخطيطية في حالة الاستنفاد الكامل للرصيد وفي ظل مساحة الحد الأدنى للإفران المحددة مسبقاً.

### الاستنتاجات والتوصيات

#### الاستنتاجات

- 1- خلال العقد الماضي، ساهمت سياسة إعادة الإفران في توفير عدد مهم من قطع الأراضي السكنية، كما ساهمت مساهمة فعالة في سوق السكن للدور المنفردة.
- 2- توصل البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة على إعادة الإفران السكني. وقد علم أن المناطق التي تتميز بانخفاض أسعار الأراضي السكنية وارتفاع معدل حجم الأسرة وارتفاع الكثافة (عدد الأسر التي تسكن الوحدة السكنية)، وهي ذات المناطق التي

من الجدير بالذكر، أن حالة الاستنفاد هي حالة نظرية، لكنها تساعد في توضيح الصورة عن حدود تأثير هذه السياسة وأبعادها المحتملة.

السكنية الذي يعد من الأسواق المهمة المؤثرة في عدد الوحدات السكنية.

إن عملية السيطرة على الكثافة يجب أن تتعزز بالوسائل التنظيمية التي تضمن تحقيق الأهداف الموضوعية من أجلها، وإن هذه الوسائل يجب أن تشمل جميع السياسات آفة الذكر على حد سواء.

### (4) الأبعاد المستقبلية لسياسة إعادة الإفران

تتطوي سياسة إعادة الإفران على أبعاد متعددة مترابطة فيما بينها، فهناك البعد العمراني الذي يتمثل بعدد القطع السكنية القابلة للإفران والكثافة الإسكانية المطلوبة وتأهيل الخدمات العامة والبنى التحتية، وهناك البعد الاقتصادي والاجتماعي.

يعد معيار مساحة الحد الأدنى للإفران أحد المعايير المهمة للسيطرة والتعرف على الأبعاد المستقبلية لسياسة إعادة الإفران. إن ذلك يتطلب احتساب عدد القطع السكنية في كل منطقة تخطيطية بعد التغيرات التي حصلت نتيجة إعادة الإفران، لكي تتضح الصورة أمام المخطط عن حدود تأثير هذه السياسة مستقبلاً. (جدول 8).

إن عدد القطع السكنية التي يمدن إفرانها مستقبلاً في المنطقة التخطيطية (3) على سبيل المثال في ظل ثبات بقية العوامل، لاستنفاد كامل الرصيد وفي ظل مساحة الحد الأدنى للإفران (200 م<sup>2</sup>) هي كما يأتي:

- عدد القطع ذات المساحات 400-500 م<sup>2</sup> هي 105 قطعة يمكن إفرانها إلى قطعتين.
- عدد القطع ذات المساحات 600-700 م<sup>2</sup> هي 335 قطعة يمكن إفرانها إلى 3 قطع.
- عدد القطع السكنية ذات المساحات 800 م<sup>2</sup> هي 30 قطعة يمكن إفرانها إلى 4 قطع.

- 1- زيادة في عدد القطع السكنية الممكن إفرازها.
- 2- ضمان قدر الإمكان إفراز المساحة الخالية من القطعة السكنية، دون تعارض مع الحالة الإنشائية أو المعمارية للدار المشيدة.
- ومن ناحية أخرى فأن التعليمات الخاصة بمربع  $6 \times 6$  أو  $8 \times 8$  قد أفرزت بعض السلبيات أهمها:
  - ظهور بعض الدور السكنية ذات الواجهات الصغيرة تصل إلى 2م.
  - تداخل في القطع السكنية المفترزة وبالتالي الدور المشيدة مما يؤثر سلباً على الجانب الجمالي والبيئي للدور والمنطقة السكنية.
  - الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تخلفها مثل هذه الإفرازات غير المنتظمة.
- 8- توصل البحث إلى أنموذج يبين واقع الرصيد من القطع السكنية لكل منطقة تخطيطية مصنّف حسب المساحة بعد الأخذ بالحسبان التغيرات التي حصلت بفعل سياسة إعادة الإفراز خلال مدة الدراسة.
- 9- يعد معيار مساحة الحد الأدنى للإفراز أحد المعايير المهمة في زيادة أو تحجيم العرض من الأراضي السكنية. إن تحديد مساحة الحد الأدنى بـ 200م<sup>2</sup> استناداً إلى القرار 840 عام 1987 قد ألزم ضمناً عدم جواز إفراز القطع السكنية التي تقل مساحتها عن 400م<sup>2</sup> في مناطق مدينة بغداد. وبذلك تكون بعض المناطق التخطيطية أو نسبة من القطع السكنية فيها قد خرجت من سوق إعادة الإفراز السكني.

#### التوصيات

1. يوفر الأنموذج الذي تم التوصل إليه في هذا البحث والذي يبين واقع الرصيد من القطع السكنية مصنّف حسب المساحة لكل منطقة تخطيطية، قاعدة مناسبة يمكن اعتمادها لاختبار تأثير مساحة الحد الأدنى للإفراز

- تكون مستويات الدخول فيها منخفضة عادة، يحصل فيها عدد أكبر من الإفرازات في ظل ثبات عامل توفر الأرض الملائمة لإعادة الإفراز.
- 3- أوضحت نتائج التحليل الكمي، إن عامل عدد القطع السكنية القابلة للإفراز استناداً لمساحة الحد الأدنى المعمول بها، ليس العامل المهم في التباين المكاني لإعادة الإفراز، وإنما مساحات هذه القطع. إن توفر القدح السكنية ذات المساحات الكبيرة تتيح إمكانية أكبر في إعادة الإفراز في ظل ثبات بقية العوامل الأخرى.
- 4- حققت سياسة إعادة الإفراز السكني أهدافها في الاقتصاد بمساحات واسعة من الأراضي كان يمكن إن تستهلكها سياسة التوسع الأفقي للتعويض عن عدد القطع السكنية المتولدة بفعل إعادة الإفراز.
- 5- إن توفير مستلزمات البناء وتوفير القرض العقاري في ظل ثبات سياسة توزيع القطع السكنية للمواطنين، فأن من المتوانع ازدياد نشاط سياسة إعادة الإفراز.
- 6- ارتفع مؤشر عدد القطع السكنية في معظم المناطق المدروسة في مدينة بغداد نتيجة سياسة إعادة الإفراز وفي بعض المناطق وصلت الزيادة 100% أو أكثر.
- 7- اشترطت التعليمات الخاصة بتسهيل تنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة الخاصة بالإفراز السكني، ضرورة وجود مربع لا تقل مساحته عن  $6 \times 6$ م للقطع المفترزة استناداً للقرار 850 عام 1979، ومربع لا تقل مساحته عن  $8 \times 8$ م للقطع المفترزة استناداً إلى القرار 940 عام 1987 في كل قطعة سكنية.

لقد أدى ذلك من الناحية العملية إلى

نتيجتين:

عليها أكثر من دار واحدة وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة قبل صدور القرارات الخاصة بالإفراز السكني.

3. دراسة الجدوى المتعلقة بمساحات القطع السكنية وعرض القطعة السكنية المفروزة من النواحي الاقتصادية والبيئية والجمالية والاجتماعية.

### المصادر

1. قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (850) في 1979/7/5.
2. قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (940) في 1987/12/21.
3. JCCF. "Data Report", Nol., 1990.
4. وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للأحصاء "نتائج التعداد العام للسكان، 1987.
5. Scott Wilson, (1980), "Baghdad Comprehensive Transportation Study". Survey Report, Ministry of Planning.
6. جمال باقر مطلق، (2000) "أثر التشريعات الاسكانية على البيئة السكنية للمدينة". أطروحة دكتوراه غير منشورة - جامعة بغداد/ مركز التخطيط الحضري والاقليمي.
7. بول سرفس، (1973)، "المخطط الانمائي الشامل لمدينة بغداد".
8. امانة بغداد، (1983)، "استمارات افرازات الاراضي لمدينة بغداد لسنة 1983".
9. وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء - دائرة الاحصاء الانشائي، سجلات وتصاميم اعددة الافراز في مدينة بغداد للفترة 1979-1999.

على عدد القطع السكنية الممكن إفرازها مستقبلاً.

2. تحديث البيانات المتعلقة بإعادة الإفراز السكني سنوياً على مستوى المناطق التخطيطية والمحلات السكنية، على أن يشمل ذلك التصاميم الكبيرة التي تمثل إفرازات القطاع الاشتراكي أو الخاص والذي توقف مسحها منذ عام 1983.

3. مراعاة الزيادة الحاصلة في الكثافة الإسكانية الناجمة عن سياسة إعادة الإفراز، خصوصاً في المناطق الأكثر استجابة لقرارات الإفراز، وتوفير الخدمات الاجتماعية والفنية بما يتناسب مع هذه الزيادات.

4. ينبغي أن ينظر للعملية التخطيطية على إنها حصيلة تغيير مدروس ومنظم لجوانب الحياة المختلفة بحيث تصب نتائج القرارات أو الإجراءات التخطيطية المختلفة في خدمة أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية. إن دراسات أخرى مشابهة لدراسة إعادة الإفراز منها (سياسة توزيع الأراضي والبناء المتعدد الأسر. وإضافة البناء وغيرها من السياسات الإسكانية) تكون مطلوبة وضرورية لاكتمال الصورة عن حدود تأثير مختلف هذه السياسة على المدينة ورسم الآفاق المستقبلية خصوصاً فيما يتعلق بالكثافة السكنية.

### التوصيات لدراسات مستقبلية

1. القيام بدراسات تفصيلية على مستوى المحلات السكنية للتعرف على أبعاد سياسة إعادة الإفراز وعلاقة ذلك بكفاءة هذه المحلات من الناحية الوظيفية.
2. دراسة العوامل المؤثرة على الطلب للردود الجديدة، ومنها سياسة إعادة الإفراز مع الأخذ بالحسبان حالات إفراز القطع السكنية المشيد